ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلة أبعاد
مجلد 08، العدد 02، 2021

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين واقع الفشل والنجاح في الجزائر
دراسة ميدانية لبعض مؤسسات الغرب الجزائري مدينة معسكر أنموذجاً

Small and Medium-sized Enterprises between Failure and Success in Algeria - a Field Study on some Western Algerian Enterprises Mascara City as a Model

بوطبل عبدالقادر[1*] a.boutebal@univ-chlef.dz
يخلف رفيقة[2] r.ikhlef@univ-chlef.dz
[1] جامعة حسيبة بن بوعلي أولاد فارس، شلف – الجزائر (مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر)
[2] جامعة حسيبة بن بوعلي أولاد فارس، شلف – الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2021/05/04	تاريخ القبول: 2021/09/06	تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:
نغدو في هذه المقالة العلمية إلى شرح وتفسير مختلف أساليب واستراتيجيات سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الجزائري على مستوى منطقة معينة، على غرار تحليل واقع هذه المؤسسات ومصيرها المحتوم على بيئة العمل الواقعية، في ظل تبني هذه المسؤولية من طرف فئة الشباب، بالإضافة إلى سرد بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية الأكاديمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإظهار مدى الفرق بين الواقع المعاش وما ينظر من طرف الباحثين والمختصين في هذا القطاع الحساس والهام في الدول النامية خاصة.
الكلمات المفتاحية: المؤسسة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ النجاح؛ الفشل

Abstract :
We attempt in this academic article to dissect and explain several methods and strategies that govern the functioning of small and medium-sized enterprises in Algerian society in the context of particular region. Additionally, we seek to analyze the reality of these enterprises and their inevitable fate on practical terms in light of the responsibility falling on the youth. We also seek to list some concepts and academic terms that are related to small and

* المرسل المؤلف: a.boutebal@univ-chlef.dz

medium-sized enterprises, so that we may examine the palpable difference between reality and the perception of researchers and specialists in this sensitive and important sector, particularly in developing countries.

Keywords: Enterprise; Small and medium; sized enterprises; Failure; Success.

1- مقدمة:

على مدى اختلاف معظم الدول النامية التي اهتمت بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الجزائر الأبرز التي أُوليت أهمية بالغة لهذا المجال في الآونة الأخيرة، من اجل النهوض بمكانتها وإعادة هيكلة مؤسساتها لحد ما بعد الأزمات

والنكسات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد.

متبنية سبل واستراتيجيات مختلفة كاستحداث وزارة قائمة بذاتها، وإصدار مجموعة من التشريعات والقوانين سنت من اجل دعم هذا النوع من المؤسسات في مختلف المجالات، زيادة على منح تسهيلات وأولويات لأصحابها من بداية الفكرة حتى تجسيدها على ارض الواقع، بالإضافة إلى عدة آليات دعم وتمويل مختلفة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC) وغيرها من الآليات.

حيث اعتبر المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية حسب المادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج سلع وخدمات، عدد عمالها من 1 إلى 250 عامل ولا يفوق رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح مابين 100 و500 مليون دينار.[1]

إلا أن واقع هذه المؤسسات في الجزائر أضحى غير مستقر رغم جميع الجهود المبذولة والاستراتيجيات والحلول المتبناة من طرف المختصين والباحثين في مختلف ميادين ومجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يزال هش ضعيف البنية بحاجة إلى إعادة النظر من جديد وابتكار أساليب واستراتيجيات حديثة ومتطورة للنهوض بهذا القطاع الحساس وحصر جميع العراقيل والصعوبات التي تواجه إنشاء هذا النوع من المؤسسات بقوة وفعالية لتمكينها من العمل على أحسن وتيرة واستقرار، وتساعد على مدى استمراريتها لأطول وقت ممكن محققة النجاح والهدف المرغوب منها.

[1]. ايت عيسى،(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أفاق وقيود)،مجلة اقتصاديات إفريقيا،جامعة تيارت الجزائر،العدد6، 2009

وهذا على غرار ابتكار آليات وأساليب جديدة وفعالة للمضي نحو استراتيجيات محكمة ودقيقة تصب في بناء مجتمع مؤسساتي يتماشي ومختلف ميادين ومجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لمجابهة مسار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية منها والعالمية من جهة وفرز مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية كل على حدي لتأطير السبل إلى إنشاء مشروع ناجح اقتصاديا وفعال اجتماعيا بمعايير عالمية يسمى المؤسسات الصغير والمتوسطة.

الإشكالية:

إذا اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدافع قوي للنهوض بالاقتصاد ومنبرا أساسيا لحل جل المشكلات الاجتماعية المختلفة في المجتمع فلا بدا من بيئة اقتصادية واجتماعية خصبة وواضحة الأبعاد والمعالم تلبي جل متطلبات التأسيس والإنشاء لبناء صرح مؤسساتي متين وقوي لتسهيل من مهمة العمل والتعامل في مناخ ملائم يناسب كل متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تفتقده جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية الخاصة بنشاط عملها، فضرورة نجاح أي مؤسسة من هذا النوع مرهون ببقائها ومدي فاعليتها واستمراريتها في مجال نشاطها ومقاومتها لمختلف العراقيل والمشاكل، بالإضافة إلى عدد المناصب التي وفرتها ونسبة التخفيض من البطالة في وقت وجيز.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية معسكر من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في دمج مختلف فئات وشرائح المجتمع المعسكري في عالم الشغل وامتلاك تجربة عملية، لا انه ما يلاحظ في الآونة الأخيرة من ارتفاع نسبة البطالة وتدهور أوضاع الشباب والمطالبة بمناصب شغل وفتح مجال التوظيف، زيادة على إفلاس معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجالات ومطالبة أصحابها بإيجاد حلول فورية وسريعة، هذا يفضي بنا إلى طرح تساؤلات عديدة ومهمة.

فهل نجحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرض نفسها على ارض الواقع؟ وكيف ذلك؟ وان كان العكس فما سبب فشلها؟

الفرضيات:

وللإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا بعض الفرضيات التي أدت بنا إلى دراسة معمقة حول الموضوع منها:

نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال نشاطها معتمد على قدرة مقاومتها واختيارها للبيئة الملائمة.

عدم اختيار النشاط الملائم للبيئة التي ينشط بها من أسباب الفشل.

اعتمادا جل الشباب على آليات الدعم المتاحة من طرف الدولة أفضى بالفشل في مختلف المجالات.

ترسيخ فكرة المديونية ومسح الديون لدى بعض الشباب أدى بإفلاس معظم المؤسسات.

تصادم بعض الشباب بواقع العمل الأصلي في الميدان أدي لفشل المؤسسة في مجال نشاطها.

السماح لكافة فئات الشباب بالاستفادة من مختلف آليات وبرامج الدعم والتمويل في وقت واحد مع تشابه بعض الأنشطة أدى إلي ضيق سوق الشغل وفشل البعض.

أهمية الدراسة:

إن الإصلاحات والتحولات التي مرت بها الجزائر على مستواها الاقتصادي والاجتماعي واستمرارية بعض المشاكل والنكسات الاقتصادية كالبطالة وضمان مناصب شغل خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد، أدى بنا للاهتمام بدراسة هذا الموضوع من الناحية السوسيولوجية أو السوسيواقتصادية، كما أن سياسة التشغيل في الجزائر من أهم ما جذب شغفنا البحثي فاخترنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنقطة تحول اعتمدتها الجزائر في انتقالها المرحلي اقتصاديا واجتماعيا، كما اعتبرت إستراتيجية من استراتيجيات التشغيل في الجزائر ومدي نجاعتها، في حل بعض المشاكل المتعلقة بالشباب ومتطلباته حول موضوع الشغل والتشغيل، بالإضافة إلى ما يلاحظ حاليا حول عدم استقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل على المدى الطويل، وإفلاس وغلق عدد معتبر منها بوتيرة سريعة تنبأ بحدوث خطر اقتصادي مستقبلا ودخول المجتمع الجزائري في متاهة الآفات الاجتماعية الأكثر خطورة، كذلك لمعرفة أسباب هذه الظواهر ولماذا أخذت هذا الاتجاه السلبي ونسبة فشلها الكبيرة التي فاقت 90 بالمائة حسب الإحصائيات، وكان عدم التفاتة الباحثين لهذا الموضوع ودراسته من

الناحية السوسيولوجية كون كل الدراسات تقريبا كانت من الناحية الاقتصادية ومعدل المردودية وغيرها كأحد أسباب الأهمية البالغة لهذا الموضوع،ثم محاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في إثراء الموضوع من الناحية السوسيولوجية.

الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة كبيرة وهامة لدى الباحثين والمختصين في هذا المجال، فقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والأبحاث التي اختلفت في معالجتها لجوانب التمويل واليات الدعم وكذلك طرق التسيير والتأسيس، وغيرها من الجوانب الهامة في هذا الموضوع، فنأخذ بعين الاعتبار بعض الدراسات القريبة من دراستنا من حيث المتغيرات ومنهجية البحث لتفادي التكرار ودراسة الموضوع من ناحية واحدة، منها ما يلي:

- دراسة العايب ياسين، رسالة دكتوراه بعنوان " إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010-2011 " توصلت هذه الدراسة إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسة الصغير والمتوسطة فحسب بل ترجع نسبة كبيرة منها إلى سياسة التمويل المعتمدة في الجزائر أين نجد أهم مصدر للتمويل الخارجي يرتكز على البنوك العمومية والدعم المشترك بينها وبين هيئات دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والى جانب خصوصياتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فان لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل لذا عمدت الجهات المسؤولة عنها بمحاولة التخفيف من حدة المشاكل والمعيقات التي تحد من إنشائها وتنميتها واستمراريتها على المدى الطويل، ولقد جاءت هذه الدراسة مخالفة للدراسة المتناولة نوعا ما من عدة جوانب مختلفة.

- دراسة عقبة نصيرة، رسالة دكتوراه بعنوان " فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2014-2015 " أهم ما توصلت إليه الباحثة أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي، وان علاقتها بالبنك مجرد علاقة إدارية بحتة تتمثل في المدين والدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول العلاقة الى نزاع، واغلب المؤسسات ترغب في التوسيع لكن لا تتوجه للبنوك بسبب ثقل الإجراءات

رغم الضرورة الملحة للتمويل، ولا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة قريشي يوسف، أطروحة دكتوراه بعنوان " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2005 "

تناولت هذه الدراسة الأسس النظرية لبناء الهياكل المالية من خلال عدة نظريات ونماذج، وقامت بدراسة مختلف العوائق التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتجاوز الإشكالية التالية لهذه المؤسسات، وهي تهدف إلى تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال الوقوف على أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها، ومحاولة إبراز السمات العامة فيما يتعلق بسياسة التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقارنتها مع نظيراتها في البيئات الاقتصادية الأخرى، ودراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- دراسة بختي علي وبوعوينة سليمة، مقال بعنوان " المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات " مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12 العدد 4 أكتوبر 2020، خلصت هذه الدراسة الى تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما لحظه الباحثان من خلال اهتمام الدولة واستحداث وزارة خاصة بهذا القطاع، كذلك مع ضرورة تبسيط الإجراءات خاصة الإدارية منها لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لا بد من تثمين واستغلال البحوث العلمية من اجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين منتوجاتها.

2- المنهج وطرق معالجة البحث:

منهجيا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك حسب طبيعة دراستنا للموضوع في تحليل بعض الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووصف الظروف والمراحل التي مر بها الشباب أثناء إنشاء هذه المؤسسات من بداية الفكرة حتى تجسيدها على ارض الواقع وبداية النشاط، وكذلك معرفة واقع الظروف المعاشة لأصحاب هذه المؤسسات، ومعرفة كل الأبعاد التي تتحكم في الموضوع كظاهرة

اجتماعية تفاقمت مع الوقت سلبيا من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة جميع أسباب القبول أو العزوف عن بقاء هذه المؤسسات واستمراريتها إضافة إلى معرفة أسباب الفشل والتخلي عن المشروع في بعض الأحيان، وهذا عن طريق تحليل المقابلات التي قمنا بها مع بعض المبحوثين، حيث تم اعتماد المقابلة كأداة لجمع البيانات ثم تحليلها والخروج بمجموعة نتائج،كما تم تقسيم المقابلة إلى ثلاث محاور أساسية، كان المحور الأول عبارة عن المحور الخاص بالبيانات الشخصية للمبحوثين المتمثل في الجنس،السن،مكان الإقامة والحالة الاجتماعية، أما المحور الثاني فتمثل في مجموعة من الأسئلة حول طريقة الإنشاء ومدى طول أو قصر هذه المدة وكذلك العراقيل والصعوبات التي واجهها الشباب ومازال يعاني منها، واليات التمويل المختارة من طرف الشباب والقطاع الخاص بالنشاط وعدد العمال وغيرها من الأسئلة الحاسمة في صلب الموضوع من اجل الخروج بنتائج دقيقة وصحيحة تفي بالغرض، أما أخر محور فكان عبارة عن أسئلة مفتوحة على شكل حوار متبادل النقاش تضمن مدي نجاح المشروع أو فشله والأسباب التي كانت وراء إما النجاح أو الفشل الذي جل المبحوثين كان مسيرهم.

كما كانت الملاحظة العلمية في مواقع الدراسة مصدر إلهامنا حول اكتشاف أكثر من متغير حول الموضوع زاد من اهتمامنا للغوص أكثر في مجال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المستفيدة من آليات الدعم المعروفة

عينة الدراسة: تمثلت العينة المدروسة في 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإقليم ولاية معسكر، حيث تنشط هذه المؤسسات بمختلف المجالات الاقتصادية، ومماثلة لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مختلف أرجاء الوطن، علما أن المتغيرات البيئية التي تزاول فيها هذه المؤسسات نشاطها لا تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، حتى المشاكل والمعيقات مماثلة تقريبا.

تحديد مفاهيم الدراسة:

- المؤسسة: لقد شغلت المؤسسة حيزا واسعا في كتابات الباحثين بمختلف اتجاهاتهم، على اعتبار أنها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية تتم داخلها، وذلك من خلال العناصر البشرية المتعاونة فيما بينها وبين العناصر المادية والمعنوية الأخرى، وكل يتم في إطار بيئة داخلية وخارجية.

كما تعتبر كهيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات، وهذا ضمن شروط اقتصادية واجتماعية تختلف باختلاف الحيز المكاني وألزماني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط[1]

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي المؤسسات التي يتولى فيها القيادة صاحبها شخصيا ويباشر المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[2]

- الفشل: هو الخيبة وعدم تحقيق ما كان يأمله الفرد، وهو مأخوذ من مصدر فشل أي الضعف والكسل والتراخي حيث يعني عدم قدرة الإنسان على أداء المهام والإخفاق في تحقيق النجاح

أما في موضوع دراستنا فالفشل ينطبق على إفلاس المؤسسة وعدم القدرة على البقاء والاستمرارية

- النجاح: النجاح هو تحقيق إجراء ما خلال فترة زمنية محددة أو ضمن مهلة محددة، قد يعني النجاح أيضًا إكمال الهدف أو الوصول إلى الهدف.

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء من انجازات ونجاحات في تحسين ومعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدرجة اكبر من المؤسسات الكبرى، فهذا ما جعل منها عنصرا هاما من عناصر التنمية، وارتقى بها إلى مراتب متقدمة ضمن أولوية معظم بلدان العالم، حيث أصبح لها دورا هاما في عملية التشغيل الفردي والمبادرات الذاتية وإعطاء الفرص للطاقات الشابة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل خلق فرص عمل واستيعاب اكبر عدد ممكن من الطاقات العاطلة والحد من ظاهرة البطالة.

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها، لذا فان إعطاء تعريف دقيق وموحد

[1]. عدون، ناصر دادي، اقتصاد المعرفة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص11

[2]. خبابة، عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة للنشر، الجزائر، 2013، ص 13

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا خاضعا للعوامل البيئية التي نشأت فيها من جميع النواحي اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.

إلا أن هذا لا ينفي أو يمنع من وجود العديد من المحاولات لإعطاء تعاريف حول هذه المؤسسات، ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

تعاريف مختلفة لعدة مدارس عالمية:

تعريف الكنفيديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا: تعد تلك المؤسسات التي يتولى فيها القيادة صاحبها شخصيا ويباشر المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

كما يعرفها قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بأنها كل نشاط لفرد أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون مشروع ذو استقلالية مالية وإدارية لا يفوق عدد عمالها المائة عامل[1]

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المنشاة الصغيرة سنة 1953 فهي ذات ملكية وإدارة مستقلة لا تخضع لسيطرة مؤسسة كبرى من حيث مجال النشاط استنادا على معيار حجم المبيعات ومعيار العمالة، وتعتبر كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل مؤسسة صغيرة أو متوسطة[2].

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (basic law small and medium enterprise)، والذي تم تعديله سنة 1999 وهو بمثابة الدستور الذي وضع للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة[3]، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان النواة الأساسية والقاعدة الرئيسية لنمو وقوة الاقتصاد،

---

[1]. خبانة، عبد الله، مرجع سابق، ص13

1. رحموني، احمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 2011. ص20

2. حيفي، أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم تحقيق مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبدا لحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019. ص65

ولقد عرفت على أنها المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني[1].

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري:

والجزائر كغيرها من دول العالم عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة ورأس المال، الصادر في الجريدة الرسمية حسب المادة الرابعة على أنها تلك المؤسسات التي تنتج سلع وخدمات عدد عمالها من 1 إلى 250 عامل ولا يفوق رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار[2].

إن اختلاف هذه التعاريف وتمايزها يدل على عمق ومدى قوة المصطلح واخذ مكانة أوسع لدى معظم الباحثين والمختصين في هذا المجال، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عند الياباني ليست نفسها عند الأمريكي أو الأوروبي أو الجزائري، لذا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا نتاج للبيئة والمحيط التي جدت ونشأة فيها فيمكن تعريفها على أنها المؤسسة ذات الطابع الشخصي المستقلة إداريا وماليا وتسيريا، غير خاضعة لسيطرة أو تحكم مؤسسات أخرى، ما إذا أردنا إعطائها تعريفا إجرائيا حسب الواقع الجزائري على غرار الدراسات السابقة والدراسة الحالية وخاصة المستفيدة من دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فيمكن القول أنها المؤسسات ذات الملكية الخاصة خاضعة لتسيير صاحبها لا يتجاوز عدد عمالها العشرين عاملا، لا يفوق رأسمالها العشر ملاين دينار جزائري تنشط في مختلف المجالات الصناعية،الفلاحية والخدماتية .

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص ايجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يمكن التغافل عنها.

3. خوني، رابح، حسان، رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 2008، ص29

[2]. ايت، عيسى، مرجع سابق، ص274

الخصائص الايجابية:

- سهولة التأسيس: يمكن لأي شخص عادي حتى وان لم يكن يملك مؤهلات علمية أن يقيم مشروع خاص به على أساس مؤسسة صغيرة أو متوسطة، نظرا لأنها لا تحتاج رؤوس أموال كبيرة، وبساطة الإجراءات الإدارية لتأسيسها.

- استقلالية الإدارة: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية مما يكسب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.

- سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة ومستوى تعقيد اقل عكس المؤسسات الكبيرة.

- مركز للتدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل منها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لأصحابها والعاملين بها جراء مزاولتهم للنشاط الإنتاجي أو ألخدماتي باستمرار، فهو الأمر الذي ينمي قدراتهم وخبراتهم مع توسعة نطاق فرص العمل المتاحة.

- القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في جلب رؤوس الأموال اللازمة للإنشاء، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد العائلة.

- حرية الدخول والخروج من السوق: نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات وقلة المخزون يساعد في تحويل أصول هذه المؤسسة إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة.[1]

الخصائص السلبية:

- معدلات الفشل العلية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للفشل والإفلاس كون هذا التهديد قائم على مدي حياة المؤسسة إلا انه أعلى نسبيا في بداية التأسيس، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين انه من كل 1000 مؤسسة صغيرة أو متوسطة تقام 50% منه لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وان 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

1. بخيتي، علي، بوعوينة، نعيمة،(المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2020، ص539

- الاعتماد على الخبرات الذاتية: نقص الخبرات اللازمة لإدارة هذه المؤسسات يكون السبب الرئيسي لفشلها عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على خبرات متنوعة يتم تعينها في مجالات العمل المختلفة.[1]

- تعدد أشكال الملكية: تأخذ هذه المؤسسات غالبا طابع الملكية الفردية أو العائلية، ونادرا ما تظهر في شركات الأموال، هذا راجع لصغر حجم رأس المال، وعليه لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.[2]

- انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي مما يعطل قدرتها على التوسع.[3]

أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل هذه الأهمية في عدة نقاط أساسية نذكر منها:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساهم التمويل في انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني.
- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات والأجهزة.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.[4]

3- النتائج:

تفريغ المقابلات من خلال الجداول التالية:

---

[1]. برنوطي،سعاد، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 1، 2005، ص82.

2. ياسر، عبد الرحمان، برانش، عماد الدين، (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، العدد 3، 2018، ص220

[3]. Maryse Saales, Stratégie des PME en intelligence économique – une méthode des besoins, Edition Economie, 2 eme édition, Paris, p19.

[4]. بختي، علي، بوعوينة سليمة، مرجع سابق، ص540-541

الجدول (1): البيانات الشخصية للمبحوثين

رقم المقابلة	الجنس	السن	المؤهل	المشروع	مجال النشاط	سنة البداية
01	ذكر	25	رخصة سياقة	مؤسسة كراء السيارات	خدماتي	2011
02	ذكر	27	شهادة تكوين مهني	لحام	إنتاجي	2012
03	ذكر	31	شهادة تكوين مهني	قاعة حلاقة متعددة الخدمات	خدماتي	2015
04	ذكر	36	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الأجرة	خدماتي	2014
05	أنثى	29	شهادة تكوين مهني	ورشة خياطة	إنتاجي	2012
06	أنثى	25	شهادة تكوين مهني	محل تنظيف الملابس	خدماتي	2013
07	ذكر	22	شهادة عمل	قصابة	إنتاجي	2011
08	ذكر	30	شهادة عمل	مخبزة وحلويات	إنتاجي	2013
09	ذكر	24	شهادة تكوين مهني	مؤسسة إعادة تدوير البلاستيك	إنتاجي	2014
10	ذكر	33	شهادة تكوين مهني	مؤسسة تعليب كل أنواع الحبوب	إنتاجي	2014
11	ذكر	30	شهادة عمل وخبرة	ورشة بناء	انتاجي	2012
12	ذكر	29	شهادة تكوين مهني	مؤسسة صنع وتحويل الصابون	إنتاجي	2011
13	ذكر	29	رخصة سياقة	مؤسسة سيارات الأجرة	خدماتي	2015
14	ذكر	33	شهادة تكوين في المجال	قاعة متعددة الرياضات	خدماتي	2015
15	ذكر	34	شهادة تكوين في المجال	مؤسسة تربية البقر وإنتاج الحليب ومشتقاته	إنتاجي	2014
16	ذكر	21	شهادة تكوين مهني	مطبعة	إنتاجي	2012
17	أنثى	23	شهادة جامعية	روضة أطفال	خدماتي	2014
18	ذكر	28	شهادة تكوين مهني	مؤسسة تربية الدواجن	إنتاجي	2011
19	ذكر	31	شهادة جامعية	عيادة طب الأسنان	خدماتي	2013
20	أنثى	26	شهادة جامعية	مؤسسة صناعة الزيوت الطبيعية	إنتاجي	2016

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تصريحات المبحوثين

يلاحظ من خلال الجدول أن جل المبحوثين لا يقل سنهم عن 20سنة ولا يزيد عن 35 سنة، هذا دليل على أن هذه الملاحظة العمرية هي المرحلة التي تكون فيها هذه الفئة من الشباب بحاجة إلى الشغل، بحاجة لبناء مستقبل تهيئة ظروف معيشية ملائمة، وغيرها من الاحتياجات التي يتطلبها أي شاب في سنهم، كذلك يظهر أن معظم النشاطات محدودة المهنة لا يمكن الابتكار فيها أو الزيادة في التوسعة بحاجة كبيرة، وحتى المؤهلات هي عبارة عن شهادات إما تكوين مهني أو شهادة عمل لا يمكن لها، وحتى إن كانت

شهادات جامعية فهي قليلة ومنحصرة في مهن تخصصية حسب تخصص الدراسة في الجامعة، وان كان هذا هو المطلوب لكن بشكل مختلف لان سوق العمل تتطلب التنوع والاختلاف والابتكار لا التكرار والتقليد بنفس المواصفات والنماذج، كما لا يمكن أن تكون العامل الوحيد للولوج إلى عالم الشغل بطريقة غير مضمونة مسبقا ومدروسة، بغض النظر عن تاريخ بداية النشاط الذي كان تقريبا متقارب منذ 2011 حتى 2015، وهي المرحلة التي زادت فيها نسبة الباطلة في الجزائر وبدا ظهور علامات الغضب في الشارع الجزائري وانتفاضة جل شرائح المجتمع مطالبين بالتغيير وتسوية الأوضاع، مما أدى بالدولة منح امتيازات جديدة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الإجراءات في ذلك، للحد من تفاقم المشاكل وامتصاص الغضب الشعبي الذي كان قد يؤدي إلي ما لا يحمد عقباه، هذا مما أدي بالتوافد الكبير على جل آليات التمويل والدعم التي منحتها السلطة آنذاك في كامل أنحاء الترتب الوطني، هذا ما زاد في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المرحلة بدون أي ترشيد ودراسة سابقة في مختلف المجالات والميادين.

جدول(2): بيانات المؤسسات المدروسة

المبحوث	آليات التمويل	مدة الإنشاء	مدة التواجد في سوق العمل	عدد عمال المؤسسة	وضع المؤسسة الحالي
01	ANSEJ	09أشهر	05 سنوات	02	متوقفة
02	ذاتي	03 أشهر	08 سنوات	04	مستمرة
03	ANSEJ	07أشهر	09 سنوات	06	مستمرة
04	ANSEJ	12شهر	06 سنوات	10	مستمرة
05	ANJEM	07أشهر	03 سنوات	07	متوقفة
06	ANSEJ	07 أشهر	07 سنوات	03	مستمرة
07	ذاتي	شهرين	سنتين	02	متوقفة
08	ANSEJ	11 شهر	سنة ونصف	05	متوقفة
09	ANSEJ	09 أشهر	05 سنوات	08	مستمرة
10	ANSEJ	12 شهر	سنتين	05	متوقفة
11	ANSEJ	10أشهر	03 سنوات	07	متوقفة
12	ANSEJ	09 أشهر	سنة واحدة	04	متوقفة
13	ذاتي	14شهر	03 سنوات	09	متوقفة
14	ANSEJ	18 شهر	05 سنوات	04	مستمرة
15	ANSEJ	10أشهر	سنتين	04	متوقفة
16	ANSEJ	09 أشهر	08 سنوات	07	مستمرة

17	ANSEJ	08 أشهر	06 سنوات	04	مستمرة
18	ANSEJ	12 شهر	09 سنوات	08	مستمرة
19	ANSEJ	12شهر	07 سنوات	04	مستمرة
20	ANSEJ	09 أشهر	04 سنوات	05	مستمرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تصريحات المبحوثين

أول ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن تقريبا جل المبحوثين اعتمدوا في عملية إنشاء مؤسساتهم على تمويل خارجي أي آليات الدعم والتمويل المقدمة من طرف الدولة، وهذا إن دل يدل على عدم قدرة هذه الفئة من الشباب بإنشاء مؤسسات ذاتية التمويل برؤوس أموال خاصة، وهو السبب الذي أدى بالكثير منهم في السوط في فخ الإفلاس والفشل ظنا منهم أن المؤسسة تبنى على أساس مادي وفقط بدون تخطيط ودراسة مسبقة للسوق من حيث البيئة والمحيط الذي ستنشط فيه، حتى أصحاب التمويل الذاتي كان لديهم نفس الرؤى تقريبا مما أدي بالبعض إلى الإفلاس أو التوقف نهائيا أو تغير النشاط في الأخير، كما يلاحظ أيضا من خلال عدد الإجمالي للمؤسسات المدروسة أن المستمرة منها تساوي أو تفوق المتوقفة عن النشاط، إلا أن هذا لا يعني أنها لا تعاني من مشاكل وعراقيل أكثر من الأخرى فالاستمرارية والبقاء لا يعني النجاح، ناهيك عن مدة الإنشاء التي أرهقت كاهل العديد من الشباب، فهل يعقل أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الجزائر يفوق سنة؟ بغض النظر عن آلية التمويل إن كان خارجي من طرف الدولة التي يمكن أن تأخذ بعض الوقت القصير كإجراءات البنك وبعض الأمور الإدارية التي يمك أن تتم في غضون شهر على الأكثر، مما أدى ببعض الشباب بالانسحاب من المشروع قبل البدء فيه، كما انه يلاحظ جل المؤسسات فتح مجال للعمل أي مناصب شغل إضافية بغض النظر عن استمراري أو توقفها عن النشاط، فهذا متعلق بمدى تواجدها في سوق العمل وبقائها على ارض الواقع، فجل المؤسسات الباقية في سوق العمل لازالت محافظة على عدد عمالها أو زادت عنه حسب مدى توسعة المشروع أو بقائه على حاله.

4- مناقشة النتائج:

تحليل المقابلات: المحور الأول كان خاص بمدى معرفة البيئة والمحيط الذي يعيش فيه المبحوث من ناحية الحالة العائلية والمعيشية أي تدني المستوى المعيشي للفرد وهل له دخل في التوجه نحو الدخول في مغامرة الشغل وإنشاء مؤسسة خاصة كما سماه

المبحوثين لأنها غير مضمونة كما يقال بالنسبة لهم، كذلك دور العائلة أي الأولياء والإخوة والأقارب، على غرار السن والجنس والمستوى التعليمي، والدور التي تلعبه هذه المتغيرات في قرارات الشباب فمن كل هذا تبين أن اختيار إنشاء مؤسسة خاصة والتوجه نحو هذا الطريق هو عبارة عن تراكمات اجتماعية زادت مع الوقت في تضيق المسار المعيشي وندرة مناصب الشغل المضمونة من طرف مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، هذا ما يفسر أن الولوج لعالم الشغل عن طريق إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذه المرحلة هي المفر الوحيد الذي قد يلجا إليه الشباب لبدأ حياة جديدة وبناء مستقبل مضمون بالاعتماد على النفس، هذا دليل على أن المجتمع الجزائري مجتمع مؤسسات وانساق متجانسة مع بعضها البعض فحتى فردية العمل لدي الشباب وفتح عمل خاص به تحسب على أساس نسق اجتماعي من مكونات المجتمع إما تزيد من مستوى ارتفاع الاقتصاد الوطني وتطوره مثل بعض البلدان المتقدمة كاليابان وألمانيا وغيرها، في حين يمكن أن تزيد من تعقيد مسارات المجتمع وخلق مشاكل وآفات اجتماعية في حالة فشلها وعدم استمراريتها في البقاء والمداومة في مجالات نشاطاتها المختلفة.

أما المحور الثاني فقد كان الواقع المحتوم الذي تصادم به المبحوثين بعد الدخول في دوامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن التراجع فيها وهي إما النجاح أو الفشل،فتصريحات المبحوثين أصحاب المؤسسات وردت فعلهم عن بعض الأسئلة دلت على أن الممارسة الفعلية للشغل في هذه المؤسسات في حد ذاتها تجربة قاسية مصيرها مرهون بعدة عوامل لا يمكن تحديدها بين في مدة قصيرة تراوح بين سنة أو سنتين كون المجتمع الجزائري متقلب المزاج سريع التغير فلابد من مواكبة العصرنة والتقدم والعولمة والتكنولوجيا في نفس الوقت، وهذا لا يقتصر حتى على المؤسسات الكبيرة في الجزائر إلا البعض، فلو أخذنا مثال على مؤسسة سيارة الأجرة أو مؤسسة إعادة تدوير البلاستيك حسب متطلعات السوق وضرورة التوافق الزمني في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة وسرعة التنفيذ فلخلل يبقى مطروح مل المشكل في الزبون أو كيفية تسيير المؤسسة أو العامل الذي يمكن أن يتقاضى أجرا سلبيا لا يتوافق وعمله، وهنا يمكن القول أن مصير هذه المؤسسة حتى وان كانت مستمرة في النشاط يبقى محفوف بالمخاطر فمن الناحية الاقتصادية تبدو كافية لحد ذاتها لمدة معينة لا يمكن التنبؤ بها تبقى مسجلة

في قطاع العمل كمؤسسة عاملة ذات مسؤولية مجتمعية من الدرجة الأولى ونسق اجتماعي بمكانيزمات سوسيواقتصادية من الدرجة الثانية لا يمكن تعميمها على باقي انساق المجتمع.

ومن جهة أخرى لا يمكن أن نتعدى المعقول في خلق هذه المؤسسات بطريقة همجية شعبوية فكل ما هو موجود على ارض الواقع يستلزم دراسة قبلية، فلا يكمن ان تكون هناك مؤسسات موجودة على الورق في قيود سير الهيئات المسؤولة عنها كمفتشية العمل، إدارة الضرائب، إدارة السجل التجاري، وغيرها وهي غير فعالة تقريبا لا وجود لها على ارض الواقع وهذا ما زاد من تدهور حالات هذه المؤسسات فمن غير المعقول أن نطالب مؤسسة مفلسة بتسديد مبالغ كبيرة من قبل هذه الإدارات المجحفة في حق أصحابها، وهذا ما صرح به معظم أصحاب المؤسسات الناجحة والفاشلة، كيف لا؟ ونصف أرباح مؤسسة بها عشرة عمال أو أكثر يذهب إلى صندوق الضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء الذي أصبح إجباري يعاقب عليه القانون فأين التسهيلات والامتيازات؟ أما أخر محور فكان عبارة عن حلقات نقاش مع أصحاب المؤسسات الذين افرغوا ما لديهم من مشاكل وعراقيل حول مشاريعهم خاصة أصحاب التمويل الخارجي مثل ولنساج وكناك وغيرها من آليات الدعم والتمويل منها مطالبة البنوك الدورية لتسديد الديون، قضايا عالقة في المحاكم قد تجز بأصحابها إلى السجون، العتاد الذي أصبح عبارة عن خردة لا تصلح لشيء، مصالح الضرائب التي أصبحت تطالبهم بدفع مستحقاته، وغيرها من الأمور والمشاكل العالقة التي قد لا تعد ولا تحصى، ودخول دوامة القلق وعدم الاستقرار. هذا ما يستدعي إلى إعادة النظر في الإستراتيجية التي أعدتها الدولة لمحاربة البطالة والقضاء على المطالبة بالتشغيل المباشر، واستراتيجيات إنشاء وخلق مؤسسات من العدم وإعادة البرمجة في مختلف آليات الدعم والتمويل التي أعدتها الدولة لمحاربة هذه الظواهر الاجتماعية، خاصة في مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي أصبحت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالة على الاقتصاد الوطني لا قوة فعالة.

5- خاتمة عامة:

وفي الأخير، ختاما لما تم دراسته والاطلاع عليه من خلال تحليلنا المتواضع لهذا الوضع يمكن القول أن هناك عراقيل وصعوبات تعيق مسار نمو وتطور هذا القطاع في

المجتمع الجزائري لا بدمن تجاوزها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف التقليل من التبعية النفطية والنظام الريعي الذي افسد جل القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى حداثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم بلوغه المكانة المناسبة، فلبدا من إعادة النظر في مصير هذه المؤسسات بإيجاد حلول مناسبة لاستمراريتها واعدة هيكلتها من جديد لا السماح لها بالفشل وزيادة تفاقم الآفات الاجتماعية، فيمكنه ولما لا دمج بعض المؤسسات مع بعضها البعض، والعمل على تثمين الابتكارات ونتائج الأبحاث العلمية المقترحة من طرف أصحاب هذه المؤسسات، وإعطاء تحفيزات اكبر من اجل الاهتمام بهذا المجال، كما لا بد من تحديد إطار تشريعي وتنظيمي محفز لهذا القطاع مع ضرورة تبسيط الإجراءات خاصة الإدارية منها لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق مبد التكافؤ الجهوي في التنمية في كل مناطق الوطن مع تحديد خصوصيات كل منطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. برنوطي، سعاد نايف، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 1، 2005.
2. خبانة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة للنشر، الجزائر، 2013.
3. خوني، رابح، حسان، رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط: 1، 2008.
4. رحموني، احمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 2011.
5. عدون، ناصر دادي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
6. Maryse Saales, Stratégie des PME en intelligence économique – une méthode des besoins, Edition Economie, 2 eme édition, Paris, p19.
7. ايت، عيسي،(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أفاق وقيود)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة تيارت الجزائر، العدد 6، 2009.
8. بختي، علي، بوعوينة، سليمة،(المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات)، مجلة دراسة وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، العدد 4، أكتوبر 2020.
9. ياسر، عبد الرحمان، برانش، عماد الدين، (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، العدد 3، جوان 2018.
10. حيفي، امينة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم، تحقيق مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.